

Distr.: General  
10 July 2013  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الرابعة والعشرون  
البندان ٢ و ٦ من جدول الأعمال  
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان  
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام  
الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية  
في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٤-١	.....	أولاً - مقدمة
٤	١١-٥	.....	ثانياً - الاختصاصات
٦	١٤-١٢	.....	ثالثاً - تشغيل الصندوق
٦	١٢	.....	ألف - رؤية استراتيجية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل
٧	١٤-١٣	.....	باء - مجلس أمناء الصندوق
٧	٢٩-١٥	.....	رابعاً - الأنشطة التي يدعمها الصندوق
١١	٣٢-٣٠	.....	خامساً - الحالة المالية للصندوق
١٢	٣٥-٣٣	.....	سادساً - الاستنتاجات

## أولاً - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧، الذي طلب فيه المجلس من الأمانة أن تقدم معلومات خطية محدثة سنوية عن عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وعن الموارد المتاحة له. وأبلغ الأمين العام لاحقاً المجلس في مذكرة (A/HRC/23/60) أن معلومات خطية محدثة سنوية ستقدم في تقرير موحد بشأن عمليات صندوق التبرعات إلى المجلس في دورته الرابعة والعشرين. وأحاط المجلس علماً في قراره ٣/٢٣ بالمذكرة المذكورة آنفاً المقدمة من الأمين العام. ويقدم هذا التقرير استعراضاً للاشتراكات والنفقات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، مقترناً بوصف للإجراءات المتخذة لتشغيل الصندوق. كما يقدم وصفاً للأنشطة التي تم تمويلها منذ إنشاء الصندوق في عام ٢٠٠٩.

٢ - وكان مجلس حقوق الإنسان قد طلب في قراره ١٧/٦ إلى الأمين العام إنشاء آلية مالية جديدة تُدعى صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لكي يوفر، جنباً إلى جنب مع آليات التمويل المتعدد الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية لمساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. وطالب المجلس في قراره ٢١/١٦ تعزيز صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وتشغيله من أجل توفير مصدر للمساعدة المالية والتقنية لمساعدة البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء استعراضها. وطلب المجلس أيضاً إنشاء مجلس أمناء وفقاً لقواعد الأمم المتحدة.

٣ - كما طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٢/١٦ إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تلتزم آراء الدول والجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأمر بشأن مساهمة صندوق التبرعات، ولا سيما من حيث استدامته وإمكانية الوصول إليه، في تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها والتي تقتضي دعماً مالياً، كما طلب من المفوضية تزويد المجلس بتجميع لهذه الآراء في دورته التاسعة عشرة<sup>(١)</sup>.

٤ - وقد بدأت الدول في تقديم اشتراكاتها إلى صندوق التبرعات. كما بدأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تشغيل الصندوق عن طريق توفير المساعدات المالية والتقنية للدول التي تطلب الدعم. وتقدم المفوضية الدعم انطلاقاً من روح الاستعراض

(١) انظر A/HRC/19/50.

الدوري الشامل ووفقاً لمرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، لا سيما الفقرات الفرعية ٤ (أ) و(ب) (انظر أيضاً الفقرات من ١٥ إلى ٢٩ الواردة أدناه).

## ثانياً - الاختصاصات

٥- تتمثل ولاية صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، كما حددها مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٧/٦، في أن يوفر، جنباً إلى جنب مع آليات التمويل المتعدد الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية لمساعدة البلدان على تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. واستناداً إلى تلك الولاية المحددة تحديداً واسعاً، تناولت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمزيد من التفصيل اختصاصات صندوق التبرعات من أجل توفير التمويل للبنود التالية (أ) دمج نتائج الاستعراض الدوري الشامل في ما تعده الأمم المتحدة من وثائق برمجة قطرية مشتركة، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونشر المعلومات المتعلقة بنتائج الاستعراض بهدف تعبئة الدعم للبلدان المعنية؛ (ب) تنسيق الإجراءات المتعددة الأطراف والثنائية التي تتخذها الأمم المتحدة لدعم نتائج الاستعراض، بما في ذلك إجراء تقييمات للاحتياجات وصياغة برامج ومشاريع بهدف تنفيذ نتائج الاستعراض؛ (ج) تبادل المعلومات وتقاسم أفضل الممارسات، بما في ذلك عن طريق تنظيم اجتماعات وحلقات دراسية ومشاورات وغير ذلك من أشكال التفاعل على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي؛ (د) تنمية قدرات وخبرات وطنية لتنفيذ نتائج الاستعراض؛ (هـ) المشاركة في تمويل البرامج والمشاريع الرامية إلى تنفيذ نتائج الاستعراض؛ و(و) إجراء متابعة منتظمة مع الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية للإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٦- كما وضعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مبادئ واسعة بهدف توجيه صياغة طلبات المساعدة ومراجعة تلك الطلبات، وضمان أن تتسم تلك العملية بالوضوح والاتساق والترابط والشفافية. كما أخذت تلك المبادئ في الحسبان الطلب المقدم من مجلس حقوق الإنسان ومفاده أن توضح المفوضية العملية التي تتبعها الدول لطلب الحصول على المساعدة من الصندوق، وأن تعالج تلك الطلبات في الوقت المناسب وبطريقة شفافة للاستجابة على نحو ملائم للدول مقدمة الطلبات<sup>(٢)</sup>. وبناء على ذلك ينبغي الآتي في طلبات التمويل:

(أ) أن تقدمها الدولة صاحب الطلب مباشرة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو إلى أحد مكاتبها الميدانية أو مكتب المنسق المقيم أو أي قناة من القنوات

(٢) قرار مجلس حقوق الإنسان ٣/٢٣، الفقرة ١٥.

الأخرى الملائمة. ويمكن أن يقدم الطلبات أي كيان آخر بالنيابة عن الدولة المعنية شرط أن يكون مشاركاً في دعم تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وأن يكون ذلك بموافقة تلك الدولة. ويمكن أن تشمل هذه الكيانات منظمات الأمم المتحدة أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو منظمات المجتمع المدني أو غيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية؛

(ب) أن تدعم تنفيذ أو أن تسهم في تنفيذ توصية واحدة أو عدة توصيات قدمت في إطار الاستعراض الدوري الشامل مع إحداث تأثير قابل للقياس في تحسين التمتع بحقوق الإنسان وممارستها بوجه عام أو على مستوى المجموعات المعنية؛

(ج) أن تهدف إلى بناء الموارد البشرية والتقنية للدولة في سبيل دعم الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجال معين يثير القلق؛

(د) أن تسترشد بالمبدأ العام الذي يقضي بإرساء المساعدات/أوجه التعاون التقني الفعالة على عالمية كافة حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وأن تتضمن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على حد سواء؛

(هـ) أن تسترشد بالمبدأ الذي يقضي بصياغة التعاون التقني وتنفيذه بمشاركة القطاعات ذات الصلة في المجتمعات الوطنية، من بينها مؤسسات الدولة (الفروع القضائية والتشريعية والتنفيذية للحكومة)، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

٧- وسوف يوجه الاهتمام بالدرجة الأولى لطلبات أقل البلدان نمواً و/أو الدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتها على تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها.

٨- ونظراً لضرورة أن تنصب المساعدات وأوجه التعاون التقني الفعالة على بناء وتعزيز الأطر والمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك سيادة القانون والمساءلة القانونية والسياسية والبرلمانات المنتخبة ديمقراطياً، والمحاكم المستقلة والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، فلا بد أن تركز الطلبات بالدرجة الأولى على تعزيز آليات الحماية الوطنية المذكورة.

٩- وينبغي أن تقترح الطلبات مجموعة متسقة من الأنشطة التي تشتمل على أهداف واضحة وما يناظرها من استراتيجيات لتنفيذها، وأن تحدد المجموعات المستهدفة والمستفيدة، فضلاً عن النتائج. وينبغي أن تكون الأهداف واقعية وقابلة للتحقيق ومحددة المدة. وينبغي أن يقترن الطلب بميزانية مفصلة. كما يتوقع أن يتم تكبد تلك التكاليف أثناء فترة التنفيذ وأن تمثل مبادئ الإدارة المالية السليمة المصممة لتحقيق الانتفاع الأمثل بالموارد المطلوبة.

١٠- وقد ترمي الطلبات أيضاً إلى بناء قدرات البلد البشرية والتقنية لتدعيم تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجال معين مثير للقلق. ونظراً للتكامل بين الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية بما في ذلك هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، والالتزامات

القانونية التي تعهدت بها الدول عند التصديق على صكوك حقوق الإنسان، فإنه سيكون من المستحسن اختيار توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تتم مع التوصيات المماثلة الصادرة عن هيئات المعاهدات أو الإجراءات الخاصة أو غيرها من المؤسسات الدولية أو الإقليمية لحقوق الإنسان، لتنفيذها وفقاً للاقتراح.

١١ - وسيوجه الاهتمام أيضاً إلى الطلبات التي تعكس الأولويات المواضيعية العالمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتسهم في تحقيق إنجازاتها المتوقعة.

## ثالثاً - تشغيل الصندوق

### ألف - رؤية استراتيجية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل

١٢ - وفقاً للأولوية التي تعطيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتعزيز آليات حقوق الإنسان والتطور التدريجي لقانون حقوق الإنسان على النحو الذي ورد به مفصلاً في خطة المفوضية للإدارة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(٣)</sup>، اعتمدت المفوضية نهجاً شاملاً لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل، وهو يتمثل في دعم تنفيذ توصيات كافة آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي صدرت أثناء الاستعراض الدوري الشامل. وعلى نحو ما بين مجلس حقوق الإنسان ذلك بوضوح يتكامل الاستعراض مع آليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان وعليه أن يعززها، باعتبار أنها حجر الأساس الذي يركز عليه النظام الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الذي أنشئ على مدى العقود الستة الماضية. وهذا النهج الشمولي هو روح الجهود التي تبذلها المفوضية لإعمال توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان في كافة البلدان. وعلى أرض الواقع، تدمج المفوضية التوصيات الصادرة عن كافة آليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان في خططها وبرامجها على كافة المستويات وفقاً لأهداف ولايتها وأولوياتها. ومع مراعاة هذا النهج، بدأت المفوضية خلال العامين الماضيين تطوير قدراتها لتوفير دعم معزز للجهود التي تبذلها الدول من أجل المشاركة في نتائج الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذها، بما في ذلك عن طريق تشغيل صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.

(٣) انظر الموقع التالي:

[www2.ohchr.org/english/ohchreport2011/web\\_version/media/pdf/11\\_Human\\_rights\\_mechanisms.pdf](http://www2.ohchr.org/english/ohchreport2011/web_version/media/pdf/11_Human_rights_mechanisms.pdf)

## باء- مجلس الأمناء

١٣- إن الغرض من صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل يشبه إلى حد كبير في جوهره الغرض من صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان الذي أنشئ في عام ١٩٨٧. وعليه، فقد قام الأمين العام، عقب إجراء مشاورات مع مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني وبناء على طلب من المفوضية، بتعيين أعضاء هذا المجلس في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ ليعملوا كأعضاء في مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية للإشراف على إدارته. وهذا الإجراء يتسم بالفعالية والكفاءة من حيث التكلفة وسوف يساعد على ضمان تحقيق التكامل بين الأنشطة التي يدعمها كلا الصندوقين.

١٤- وفي إطار من التشاور الوثيق مع مختلف وحدات عمل المفوضية، سيركز مجلس الأمناء اهتمامه على:

- (أ) توجيه تشغيل الصندوق؛
- (ب) فحص الوجود الميداني وإسداء المشورة اللازمة لتوجيهه في مجال التعاون التقني، مع مراعاة خصائص كل بلد وإقليم؛
- (ج) تحديد أفضل الممارسات في تنفيذ التعاون التقني؛
- (د) ضمان إدارة الصندوق مع المراعاة الواجبة للتوازن الجغرافي واحتياجات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وتوقعاتها.

## رابعاً- الأنشطة التي يدعمها الصندوق

١٥- لقد حظى عدد من الاقتراحات بدعم صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل منذ إنشائه رسمياً في عام ٢٠٠٩. وقد بدأت الجهود المبذولة في عام ٢٠٠٩ بالتركيز بشكل رئيسي على مساعدة الدول في وضع خطط عمل أو خرائط طريق لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل على المستوى القطري. وعلى المستوى الإقليمي، وتحديدًا في منطقة المحيط الهادئ، حظيت بالدعم الاستراتيجي الإقليمية لمتابعة نتائج كافة الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقد تولى تنفيذ الاستراتيجية المكتب الإقليمي للمفوضية في منطقة المحيط الهادئ بالتعاون الوثيق مع حكومات المنطقة والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وبمشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين. وسوف تتواصل تلك الجهود طوال عام ٢٠١٣.

١٦- وفي عام ٢٠١٢، حيث بدأت الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، قدمت المفوضية الدعم للدول بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع عن طريق مختلف أطر التعاون.

كما واصلت تعزيز التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة التي تقدم الدعم للدول في متابعة استعراضها الدوري الشامل. فعلى سبيل المثال، قدمت المفوضية الدعم لجهود المتابعة التي تبذلها الأفرقة القطرية في كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتضمن إطارا المساعدة الإنمائية لكلا البلدين نتائج محددة موجهة إلى مساعدهما على تنفيذ التوصيات محددة الأولويات والصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل. وقد اشترك أعضاء الأفرقة القطرية المشاركة في تقديم الدعم الفني والمالي لتحقيق تلك النتائج.

١٧- ووفقاً للمبادئ العامة الوارد وصفها في الاختصاصات المشار إليها أعلاه، استخدم الصندوق كمصدر للمساعدات المالية والتقنية لدعم تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل على المستوى القطري. ولما كان الاستعراض عبارة عن عملية إجراء حوار وإقامة تعاون في مجال حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي بهدف تطوير القدرات الوطنية وتدعيمها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى القطري، فقد ركزت المفوضية في عملها على دعم الجهود على هذا المستوى. فقد قامت المفوضية في كافة البلدان التي تتمتع فيها بوجود ميداني والتي يبلغ عددها ٥٨ بلداً، بتعزيز دعمها للاستعراض الدوري الشامل باعتباره عملية وطنية لإجراء حوار وإقامة تعاون لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها سلطات الدول في جنيف. وفي بلدان أخرى، قدمت المفوضية الدعم لعملية الاستعراض من خلال مكتبها الإقليمي، وعن طريق إقامة تعاون أو شراكات مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة ومكتب المنسق المقيم.

١٨- وفي عامي ٢٠١٠، ٢٠١١، قام صندوق التبرعات بتمويل ٢٢ مشروعاً في ١٤ دولة<sup>(٤)</sup>، إما لإعلام الدول وتقديم المشورة والتوجيه لها في إعداد استعراضها، أو لدعم جهودها من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عنه. كما نُظمت أربع حلقات عمل إقليمية بشأن الاستعراض الدوري الشامل الذي يدعمه الصندوق، أو جرى تنظيمها بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مكتب السنغال (لبلدان غرب أفريقيا) ومكتب جنوب أفريقيا (لبلدان الجنوب الأفريقي) ومكتب إثيوبيا (لبلدان شرق أفريقيا) ومكتب جمهورية مولدوفا (لبلدان شرق أوروبا)، مما عاد بالفائدة على معظم البلدان في تلك المناطق. وقد نفذت تلك الأنشطة من خلال الوجود الميداني للمفوضية، بما في ذلك مكاتبها الإقليمية لغرب أفريقيا ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ.

١٩- وفي عام ٢٠١٢، نفذت مشاريع صندوق التبرعات في إكوادور وباكستان والبحرين وبربادوس وبليز وتونغا وجامايكا وجزر مارشال وفانواتو وفيجي لتقييم

(٤) إكوادور وبوركينا فاسو وتشاد وتونغا والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وغابون وغينيا الاستوائية وفانواتو وفيجي والكاميرون والكونغو ومالي.

الاحتياجات أو لتقديم المشورة والتوجيه أو لدعم تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. ونظمت حلقات عمل إقليمية للمتابعة أو جرى تنظيمها بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى والمنطقة العربية، بما يعود بالفائدة على عشرات البلدان.

٢٠- ومنذ بداية عام ٢٠١٣، استعرض المكتب ما يزيد على ٢٠ طلباً جديداً لتمويل من صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لدعم البلدان في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها. ولدى القيام بذلك، وجه المكتب اهتماماً خاصاً لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان. وقد تمت الموافقة على تمويل أنشطة جديدة للبلدان التالية: الأرجنتين وأوروغواي وأوكرانيا وباراغواي والبرازيل وبربادوس وبيرو وتايلند وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مولدوفا وشيلي. ومنذ كانون الثاني/يناير أيضاً، جرى الاضطلاع بعثات في الجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا ونيكاراغوا لتقييم المساعدة التقنية فيما يتعلق بمتابعة الاستعراض الدوري الشامل التي يمولها صندوق التبرعات. ويجري استعراض الاقتراحات التي ينبغي تنفيذها في أواخر عام ٢٠١٣ أو عام ٢٠١٤ بالنسبة للبلدان التالية: بنما وسيراليون وصربيا وغينيا ومدغشقر والنيجر.

٢١- ومن أمثلة أنشطة صندوق التبرعات، قدم الصندوق في أواخر عام ٢٠١٢ الدعم لتعيين موظف وطني مختص بحقوق الإنسان في بربادوس في مكتب المنسق المقيم، ويتولى، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية تقييم الإمكانات والتحديات الكامنة في توصيات الاستعراض الدوري الشامل بهدف توفير الدعم اللازم لتنفيذها الفعال.

٢٢- وبدأ المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية التابع للمفوضية تنفيذ مشروع يرمي إلى مساعدة الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل عن طريق تعيين مستشارين لحقوق الإنسان ليتولوا إجراء التدريب على عملية الاستعراض، ودمج توصيات الاستعراض في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، وتعزيز قدرات المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين.

٢٣- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قدمت المفوضية الدعم إلى العديد من البلدان في منطقة جنوب شرق آسيا، بما في ذلك إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وماليزيا وميانمار، بالإضافة إلى الدعم المستمر المقدم إلى عدد من الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ من خلال الاستراتيجية الإقليمية المذكورة آنفاً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أسهم صندوق التبرعات في بعثة تقييم أرسلتها المفوضية إلى البحرين، بدعوة من الحكومة، لتحديد الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات ومجالات التعاون الممكنة لتقديم المساعدات التقنية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٢٤- وفي إكوادور، وجه مستشار حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ الدعم إلى وزارة العدل في وضع وتنفيذ نظام لمؤشرات حقوق الإنسان لمساعدة السلطات الوطنية على تقييم تنفيذ التزامات البلد في مجال حقوق الإنسان وتحليله ومتابعته. وقد وضعت المؤشرات المتعلقة بالحقوق في العمل والحقوق في السلامة الشخصية أثناء المرحلة التجريبية للمشروع.

٢٥- وفي باكستان، قدمت المفوضية في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢، من خلال هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الدعم إلى وزارة حقوق الإنسان كي تعقد أربع مشاورات إقليمية بين الحكومة وعناصر المجتمع المدني لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المنبثقة عن الدورة الأولى، والتطورات التي طرأت منذ ذلك الحين في مجال حقوق الإنسان، وإعداد التقرير الوطني للدورة الثانية.

٢٦- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمت الموافقة على اقتراح لدعم تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل لتشجيع البلد على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وسوف يبدأ تنفيذ المشروع خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

٢٧- وفي باراغواي، ومن خلال مستشار حقوق الإنسان في مكتب المنسق المقيم وبالتعاون الوثيق مع الحكومة، يقدم صندوق التبرعات الدعم للأنشطة المخصصة لتنفيذ توصيات ذات أولوية من توصيات الاستعراض الدوري الشامل، تتعلق بإنشاء نظام مؤشرات لحقوق الإنسان بهدف تحليل التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان ورصده وتقديم تقرير عنه، وبهدف تحسين سجل حقوق الإنسان للبلد. ويجري تنفيذ المشروع بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية والشبكة الحكومية لحقوق الإنسان المسؤولة عن تنفيذ التزامات البلد في مجال حقوق الإنسان.

٢٨- وفي أوائل عام ٢٠١٣، قدم صندوق التبرعات الدعم لعقد حلقة دراسية دون إقليمية بشأن متابعة الاستعراض الدوري الشامل الخاص بجنوب شرق آسيا بهدف تحديد الممارسات الجيدة في جهود المتابعة على المستوى القطري. وأثناء حلقة العمل، جرت دراسة العناصر الرئيسية لعملية فعالة وشاملة لمتابعة توصيات الاستعراض، بما في ذلك إنشاء آلية لاستعراض تنفيذ التوصيات ومتابعتها ورصدها، وإجراء مشاورات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وإشراكها في تنفيذ التوصيات، وإقامة تعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يخص دعم الدول في القيام بأعمال المتابعة على المستوى القطري.

٢٩- وقدمت المفوضية دعماً كبيراً للدول في أنشطة متابعة الاستعراض الدوري الشامل على المستويين القطري والإقليمي من خلال أشكال أخرى من المشاركة والتعاون<sup>(٥)</sup>.

(٥) انظر [www2.ohchr.org/english/ohchrreport2012/web\\_en/pages/ohchr\\_field.html](http://www2.ohchr.org/english/ohchrreport2012/web_en/pages/ohchr_field.html)

## خامساً - الحالة المالية للصندوق

٣٠- يبين الجدول ١ الحالة المالية المفصلة (الإيرادات والنفقات) لصندوق التبرعات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣.

الجدول ١  
حالة الإيرادات والنفقات للفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣

بالدولار الأمريكي	أولاً- الإيرادات
٢ ٥٨٣ ٢١٥	التبرعات الواردة من الحكومات منذ إنشاء الصندوق
٢ ٥٨٣ ٢١٥	المجموع الفرعي للإيرادات (مجموع الاشتراكات)
٧٤ ٣٣٠	إيرادات متنوعة وإيرادات الفوائد
<b>٢ ٦٥٧ ٥٤٥</b>	<b>مجموع الإيرادات</b>
	<b>ثانياً- النفقات</b>
١٩٧ ٥٥١	تكاليف الموظفين
١٨٠ ٨٤٥	أتعاب الخبراء والاستشاريين وتكاليف سفرهم
١٣٦ ٨٧٥	سفر الموظفين
٢٢ ٦١٠	سفر الممثلين
٨ ٠٠٠	الخدمات التعاقدية
٣٤ ٤٠٠	مصروفات التشغيل العامة
٥ ٢٠٠	اللوازم والمواد
٦٩٠ ٤٧٢	المنح والمساهمات والحلقات الدراسية
١٦١ ٩٤٧	تكاليف دعم البرامج
<b>١ ٤٣٧ ٩٠٠</b>	<b>مجموع النفقات</b>
<b>١ ٢١٩ ٦٤٥</b>	<b>مجموع رصيد الصندوق حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣</b>

٣١- ومنذ إنشاء الصندوق في عام ٢٠٠٩، قدمت سبع دول تبرعات مالية للصندوق وهذه الدول هي: الاتحاد الروسي، وأستراليا، وألمانيا، وكولومبيا، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج. ويقدم الجدول ٢ استعراضاً لكل التبرعات المقدمة.

الجدول ٢	
التبرعات المقدمة إلى الصندوق خلال الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣	
بالدولار الأمريكي	الجهة المانحة
<b>٢٠٠٩-٢٠٠٨</b>	
٤٠ ٠٠٠	كولومبيا
٤٥٠ ٠٠٠	الاتحاد الروسي
٤٥ ٣٢٦	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
<b>٢٠١١-٢٠١٠</b>	
٢٠٠ ٠٠٠	الاتحاد الروسي
١٣٣ ٧٠٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٥٠٠ ٠٠٠	المغرب
١٤٨ ١٤٨	ألمانيا
<b>٢٠١٣-٢٠١٢</b>	
٣٤٥ ٢٨٥	ألمانيا
١٩٧ ٢٨٠	أستراليا
٥٢٣ ٤٦٩	النرويج
<b>٢ ٥٨٣ ٢١٥</b>	<b>المجموع</b>

٣٢- وقد انخفضت وتيرة تلقي المشاريع واستعراضها والموافقة عليها في عام ٢٠١٢ بسبب تركيز المفوضية على إعادة التنظيم الداخلي لمواردها لإجراء الاستعراض الدوري الشامل، وذلك لضمان استخدامها على نحو أكثر فعالية من حيث التكاليف وتحقيق المزيد من الكفاءة. وكان ما يقرب من ١,٧ مليون دولار أمريكي متاحاً للصندوق حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ووفقاً لخطة تكاليف المفوضية الخاصة بإجراء الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٣، يتعين صرف ١,٢ مليون دولار أمريكي لدعم المشاريع الجارية والمشاريع التي تمت الموافقة عليها حديثاً. ومن المستصوب توسيع نطاق قاعدة المانحين للصندوق حتى يتسنى لكافة الدول الأعضاء المهمة، بما في ذلك البلدان النامية، أن تسهم في حدود إمكاناتها.

## سادساً - الاستنتاجات

٣٣- يقدم صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل دعماً قيماً للدول الراغبة في تنفيذ تعهداتها والتزاماتها التي قدمتها في استعراضها الدوري الشامل. وبهذا الجهد، تحصل الدول على فرصة إضافية لتنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب المعاهدات التي صدقت عليها. وروح ولاية الصندوق واختصاصاته، قدم الصندوق التمويل والمشورة والتوجيهات التقنية من خلال مجموعة متنوعة من المشاريع والأنشطة المخصصة لمتابعة التوصيات الصادرة أثناء الاستعراض الدوري الشامل. وفي حين ركزت الاجتماعات الإقليمية على المعلومات والمشورة والتوجيهات المتعلقة بعملية الاستعراض الدوري الشامل وتبادل الخبرات بين عناصر الاستعراض في جهودها لتنفيذ التزاماتها، فإن معظم الأنشطة وجهت لدعم الدول في جهودها من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض على المستوى الوطني، سواء بشكل مباشر أو من خلال مجموعة متنوعة من أطر التعاون، بما في ذلك التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما ساعدت الأنشطة المذكورة على تعميم توصيات الاستعراض في تخطيط وبرمجة الكيانات في منظومة الأمم المتحدة. وكان الاعتبار الأساسي لدى تقديم تلك المساعدات والتمويلات هو ما إذا كان ذلك سيساعد الدول على إدخال تغييرات مؤسسية محددة وملموسة في القوانين والسياسات والممارسات، وبالتالي تدعيم أنظمتها الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٣٤- وبفضل الصندوق وغيره من مصادر التمويل، تواصل المفوضية جهودها لتقديم معلومات ومشورة وتوجيهات موضوعية وموثوق بها على المستوى العالمي إلى الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل، سواء مباشرة أو من خلال مناسبات دولية أو إقليمية أو دون إقليمية. وسوف تواصل دعم الجهود التي تبذلها الدول، بما في ذلك مؤسساتها وهيئاتها الوطنية لحقوق الإنسان وعناصر المجتمع المدني والشعوب ذاتها، من أجل تنفيذ التزاماتها التي تعهدت بها أثناء استعراضها وغير ذلك من تعهداتها في مجال حقوق الإنسان، وسوف تواصل بشكل حاسم تعزيز الحوار والتعاون وتبادل الخبرات على كافة المستويات. ومع ذلك، فإن الجهود التي يبذلها صندوق التبرعات لتعزيز قدراته، ولا سيما لتوثيق أفضل ممارسات الاستعراض الدوري الشامل على المستوى القطري، ولاستحداث أدوات وتنظيم مناسبات لتبادل تلك الممارسات فيما بين كافة أصحاب المصلحة المعنيين، ستظل محدودة بالصعوبات التي يواجهها في الحصول على موارده. وقد اضطلع الصندوق وسوف يواصل الاضطلاع بدور رئيسي في دعم الدول لتحسين حقوق الإنسان على المستوى المحلي ودعم المفوضية كي تدعم تلك الجهود على المستوى الدولي.

٣٥- والاستعراض الدوري الشامل هو عبارة عن عملية حكومية دولية. وقد شدد مجلس حقوق الإنسان، في قراراته، على أن المسؤولية الأولى عن تنفيذ توصيات الاستعراض تقع على عاتق الدولة، وحسب الاقتضاء، أصحاب المصلحة الآخرين من الجهات المعنية. وقد اعترف المجلس بشكل متزايد بمشاركة ودور أصحاب المصلحة الآخرين في العملية، لا سيما المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعناصر المجتمع المدني، باعتبار ذلك إسهاماً مهماً في العملية. كما يتزايد الاعتراف بقيمة دور تلك الجهات في تقييم وتوثيق حالة حقوق الإنسان على المستوى المحلي، حيث توجه الاهتمام إلى الشواغل المهمة في مجال حقوق الإنسان وتشرك كافة أجزاء المجتمع في العملية وتدعم تنفيذ مؤسسات الدولة للتوصيات من خلال التشاور والحوار والتعاون، وحيث ترصد التقدم المحرز وتقديم تقارير عن ذلك. وينبغي تشجيع ودعم هذا الدور المكمل لدور الدولة في الجهود المبذولة لإعمال وتحقيق أهداف الاستعراض الدوري الشامل، بوسائل من بينها صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.